# الملخص التنفيذي

## لمحة عن أحدث التطورات الاقتصادية والمالية

أحدث تطورات السياسة المالية

01 أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، عن جاهزية الوزارة للتطبيق الفوري لقوانين "الحزمة الثانية للتسهيلات الضريبية" فور صدورها رسميًا من البرلمان. وتستهدف هذه الحزمة الجديدة خفض الأعباء المالية عن الممولين وتشجيع قيد الشركات بالبورصة وتحفيز النمو الاقتصادي عبر مجموعة من الإجراءات الجوهرية.

02 وزارة المالية: مصر تنجح في العودة لسوق سندات "الساموراي" بإصدار مستدام بقيمة 80 مليار ين ياباني.

03 إطلاق المؤسسة المصرية للشركات الناشئة ورواد الأعمال «STARTUP EGYPT» لتساعد الشركات الناشئة على التواصل مع بعضهم البعض وتمنحهم القدرة على عرض التحديات والفرص، وتدعم حلقة الوصل بينهم وبين ما تقدمه الحكومة.

04 وافق مجلس النواب بشكل نهائي على مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2027/2026، وجاءت الموافقة بعد الحوارات الموسعة والنقاشات المستفيضة داخل أروقة البرلمان، بمشاركة ممثلي الحكومة والنواب من مختلف الانتماءات الحزبية والسياسية. وشهدت الجلسات حوارًا مجتمعيًا ونيابيًا ثريًا ركز على تعزيز الإنفاق على الخدمات الأساسية والاستثمارات العامة، قبل أن يحيل المجلس تقرير يتضمن تعديلات لجنة الخطة والموازنة وتوصياتها إلى الحكومة للتنفيذ.

05 كشف البنك المركزي المصري عن تحسن معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2026/2025؛ حيث انخفض العجز الكلي بنسبة 2.9% على أساس سنوي إلى 1.8 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من يوليو 2025 إلى مارس 2026، مقارنة بنحو 1.9 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق.

أحدث التطورات الإقتصادية

01 إطلاق أول تطبيق إلكتروني للهواتف المحمولة لخدمات الضرائب العقارية تحت اسم "ETAX HUB"، بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء عن المواطنين عبر تقديم خدمات رقمية متكاملة دون الحاجة لزيارة المأموريات.

02 قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركـزي المصـري في اجتماعها الخميس 9 يوليو 2026 الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

03 حققت مصر نجاحاً كبيراً في الحفاظ على المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للعام الثاني على التوالي، بعدما استقطبت تدفقات بلغت 15 مليار دولار، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2026 الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNCTAD).

## أحدث تطورات السياسة المالية:

**أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، عن جاهزية الوزارة للتطبيق الفوري لقوانين "الحزمة الثانية للتسهيلات الضريبية" فور صدورها رسميًا من البرلمان. وتستهدف هذه الحزمة الجديدة خفض الأعباء المالية عن الممولين وتشجيع قيد الشركات بالبورصة وتحفيز النمو الاقتصادي عبر مجموعة من الإجراءات الجوهرية، أبرزها:**

- **تخفيف الأعباء والضرائب المباشرة:** اعتماد المساهمة التكافلية (التزام مالي بنسبة 2.5 في الألف تُفرض على إجمالي الإيرادات السنوية للمنشآت والشركات لتمويل منظومة التأمين الصحي الشامل) كتكلفة واجبة الخصم من الوعاء الضريبي، ومنع الازدواج الضريبي على توزيعات الأرباح للشركات المقيمة (القابضة والتابعة)، وتسهيل إجراءات "إعدام الديون الضئيلة".
- **تحفيز الاستثمار والصناعة:** زيادة مدة تعليق ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات الإنتاجية والأجهزة الطبية لتصبح 4 سنوات بدلاً من سنتين، مع تقليص المدد الزمنية لرد الرصيد الدائن للمشروعات (إلى 3 أو 4 أشهر بدلاً من 6 أشهر) لتوفير سيولة نقدية للشركات.
- **المزايا الصحية والاجتماعية:** خفض ضريبة القيمة المضافة على الأجهزة الطبية من 14% إلى 5%، وإعفاء كامل لمدخلات أجهزة الغسيل الكلوي والأجهزة التعويضية لدعم القطاع الصحي وتخفيف العبء عن المرضى.
- **إنعاش البورصة وسوق المال:** إقرار ضريبة الدمغة بدلاً من الأرباح الرأسمالية لتنشيط التداول، ومنح حافز استثماري لقيد الشركات بالبورصة لمدة 3 سنوات، وتخفيض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح 0.5 في الألف (بدلاً من 1.25 في الألف).
- **تحفيز الترانزيت والمشروعات القومية:** إلغاء ضريبة القيمة المضافة على السلع العابرة والخدمات المؤداة عليها لجعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت، وإعفاء الشركات المساهمة في مشروعات البنية التحتية القومية من الضريبة المستقطعة من المنبع على القروض الأجنبية.
- **التسهيلات العقارية والإجرائية:** مد مهلة سداد ضريبة التصرفات العقارية (المستقرة عند 2.5%) إلى 60 يومًا بدلاً من 30 يومًا، وتجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية حتى نهاية ديسمبر المقبل لتسوية الملفات العالقة وديًا.

## إطلاق أول تطبيق إلكتروني للهواتف المحمولة لخدمات الضرائب العقارية تحت اسم "eTax Hub"، بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء عن المواطنين عبر تقديم خدمات رقمية متكاملة دون الحاجة لزيارة المأموريات.

- أكد وزير المالية أن التطبيق يتيح إمكانية تقديم الإقرارات عن العقارات، والدفع تحت الحساب، وسداد المديونيات، وطلب الإعفاء للسكن الخاص للأسرة إلكترونيًا. موضحًا أنه لأول مرة، سيكون هناك إقرار ضريبي واحد لمن يملك أكثر من وحدة، وسيتم الاعتداد بإيصالات السداد الإلكتروني. ولقى التطبيق إقبالاً كبيراً؛ حيث قام أكثر من 20 ألف مستخدم بالتسجيل عليه فور صدوره.

**وفي سياق متصل، استعرض وزير المالية حزمة التيسيرات والإعفاءات الجديدة المصاحبة لهذا التحول الرقمي، والتي شملت:**

- إعفاء السكن الخاص للأسرة طالما قيمته لا تتعدى ٨ ملايين جنيه بدلاً من ٢ مليون جنيه فقط سابقاً.
- تقديم طلب الإعفاء للسكن الخاص للأسرة ضمن الإقرار الإلكتروني دون الحاجة لزيارة مأمورية الضرائب العقارية، كما أنه سيتم التجاوز عن مقابل التأخير عند سداد أصل دين الضريبة حتى ٢ أكتوبر المقبل، وكذلك التصالح في النزاعات المتداولة مقابل أداء ٧٠٪ من الضريبة حتى ٢ أكتوبر المقبل، مع السماح بتقسيط الضريبة ومقابل التأخير من خلال وسائل الدفع الإلكتروني؛ وذلك تيسيرًا على المواطنين.
- حافزًا ضريبياً لتقديم الإقرارات في الموعد القانوني بخصم ٢٥٪ من قيمة الضريبة للوحدات السكنية و١٠٪ لغير السكنية، وزيادة هذا الحافز إلى ٣٠٪ خصمًا من الضريبة عند السداد تحت الحساب بمبالغ تتراوح من ٢٠٠ جنيه إلى ألف جنيه حسب نوع الوحدة.
- صفحة جديدة مع كل من يبادر بتقديم الإقرارات عن الوحدات غير المسجلة، وسيتم التنازل عن كل الطعون المقدمة من مصلحة الضرائب العقارية والمتداولة أمام لجان الطعن، وكذلك إلغاء سلطة «الضرائب العقارية» في الطعن على القيمة الإيجارية المحددة من لجان التقييم.

## إطلاق المؤسسة المصرية للشركات الناشئة ورواد الأعمال «Startup Egypt» لتساعد الشركات الناشئة على التواصل مع بعضهم البعض وتمنحهم القدرة على عرض التحديات والفرص، وتدعم حلقة الوصل بينهم وبين ما تقدمه الحكومة.

تجدر الإشارة أن المؤسسة المصرية للشركات الناشئة ورواد الأعمال هي منصة جديدة تجمع الشركات الناشئة تحت مظلة واحدة، وتسهم في تطوير ريادة الأعمال، حيث يساعد هذا التنظيم المؤسسي الشركات الناشئة على التواصل مع بعضهم البعض، ويمنحهم القدرة على عرض التحديات والفرص. وستدعم أيضاً حلقة الوصل بين ما تقدمه الحكومة ومؤسسي الشركات الناشئة من مستثمرين ومسئولين ورواد أعمال، حول هدف واحد هو دعم مؤسسي الشركات الناشئة المصريين بمصر والعالم في مختلف مراحل نمو شركاتهم، وذلك تحت شعار «إكبر مع ناس فاهمة الرحلة»، خاصة أن العديد من الشركات الناشئة المتميزة تمتلك المؤهلات، لكن ينقصها الخبرات.

كما أطلقت «ستارت أب إيجيبت» لرواد الأعمال حزمة من البرامج والشراكات الاستراتيجية رسميًا بداية من يوليو، وتتضمن مسرعات أعمال قطاعية تبدأ بقطاع الصناعات الغذائية بالشراكة مع "دومتي"، وصناعة الآلات مع "Simplex"، وتكنولوجيا التعليم مع "Almentor"، على أن يتبعها سبع شراكات أخرى، كما أن الانضمام لهذه المسرعات سيكون مجانًا تمامًا للأعضاء.

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا شركاء مع الجميع وفى المقدمة القطاع الخاص، على نحو يسهم في زيادة تنافسية الاقتصاد المصري ودفع مسار النمو والتصدير، لافتًا إلى أننا ملتزمون بمساندة كل الأفكار والمبادرات المحفزة لريادة الأعمال والصادرات الخدمية؛ لافتاً إلى أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمتلك فرصًا كبيرة للنمو والتوسع في الأسواق الخارجية.

**وافق مجلس النواب بشكل نهائي على مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2027/2026، وجاءت الموافقة بعد الحوارات الموسعة والنقاشات المستفيضة داخل أروقة البرلمان، بمشاركة ممثلي الحكومة والنواب من مختلف الانتماءات الحزبية والسياسية. وشهدت الجلسات حوارًا مجتمعيًا ونيابيًا ثريًا ركز على تعزيز الإنفاق على الخدمات الأساسية والاستثمارات العامة، قبل أن يحيل المجلس تقرير يتضمن تعديلات لجنة الخطة والموازنة وتوصياتها إلى الحكومة للتنفيذ.**

حيث تستهدف الموازنة الجديدة تحقيق أكبر فائض أولي على الإطلاق بنسبة ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي وخفض العجز الكلي إلى ٤,٩٪، وخفض معدل الدين للناتج المحلي إلى ٧٨٪ في يونيو ٢٠٢٧ وخفض الدين الخارجي بنحو ١-٢ مليار دولار سنويًا، كما تستهدف خفض الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي على المدى المتوسط، وخفض فاتورة خدمة الدين إلى نحو ٣٥٪ من مصروفات الموازنة على المدى المتوسط.

**وأكد أحمد كجوك وزير المالية أن السياسة والأولوية المالية تضمنت:**

- دفع مسار الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الإنتاج والتصدير ومساندة المواطن بشكل أكبر بالتركيز على تمويل احتياجاته الأساسية؛ لتخفيف الأعباء والالتزامات عنهم بقدر المستطاع، لافتًا إلى توجيه المخصصات المالية إلى برامج ومبادرات أكثر كفاءة تنعكس في خدمات أكثر تأثيرًا في حياة الناس.
- زيادة موارد الدولة، حيث تستهدف خلال العام المالي المقبل إيرادات بنحو ٤,١ تريليون جنيه بمعدل نمو سنوي ٣٢٪ بينما تبلغ المصروفات ٥,٢ تريليون بنمو ١٣٪.
- الالتزام بإدارة المالية العامة للدولة بتوازن شديد، والتعامل مع المخاطر المحتملة بأكبر «حجم ونسبة احتياطيات عامة» خلال السنة المالية المقبلة.

**كما تضمنت حزمة التعديلات التي احالتها لجنة الخطة والموازنة في البرلمان التالي:**

- تخصيص ١٢٠ مليار جنيه لدعم الطاقة ومعالجة التشابكات وضمان خدمات جيدة ومنتظمة، و٨٢٢,٨ مليار جنيه لأجور العاملين بالدولة بالموازنة الجديدة، مع صرف مرتبات يوليو بالزيادات الجديدة .
- زيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى ٨٣٦,٨ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ١٣٪ مع التركيز على برامج أكثر استهدافًا للمستحقين للفئات الأولى بالرعاية، حيث تم تخصيص ١٧٨,٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية و٥٥,٣ مليار جنيه لبرامج تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي، ومعاش الطفل، والرائدات الريفيات.
- تخصيص ١٣ مليار جنيه لتوفير مسكن ملائم لمحدودي ومتوسطي الدخل و٤,٣ مليار جنيه لتطوير المناطق العشوائية، بالإضافة إلى ٦٩,١ مليار جنيه لتمويل شراء القمح المحلي من المزارعين بعد زيادة سعر توريد الأردب إلى ٢٥٠٠ جنيه خلال الموسم الحالي.

## وزارة المالية: مصر تنجح في العودة لسوق سندات "الساموراي" بإصدار مستدام بقيمة 80 مليار ين ياباني

نجحت مصر في العودة إلى سوق سندات "الساموراي" اليابانية بعد غياب دام ثلاثة أعوام، حيث قامت وزارة المالية بطرح "سندات الساموراي المستدامة" بقيمة إجمالية بلغت 80 مليار ين ياباني (ما يعادل نحو 500 مليون دولار أمريكي).

ويأتي هذا الطرح - وهو الثالث لمصر في السوق اليابانية - في إطار استراتيجية الوزارة لتنويع الأسواق التمويلية والتوسع في أدوات التمويل المستدام؛ حيث سيتم توجيه الحصيلة بالكامل لتمويل وإعادة تمويل المشروعات الخضراء والاجتماعية المؤهلة وفقًا لإطار التمويل المستدام للدولة.

وقد تم الطرح الخاص عبر شريحتين بآجال 5 و10 سنوات، مما يسهم في إطالة عمر محفظة الدين الحكومي. وحظي الطرح بضمانة جزئية من البنك الإفريقي للتنمية (AFDB) ذو التصنيف الائتماني المرتفع (Triple-A)،مما يعكس الثقة الدولية القوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، كما انعكست الجدارة الائتمانية العالية للإصدار في حصول الشريحة ذات الخمس سنوات على تصنيف (AA+)، والشريحة ذات العشر سنوات على تصنيف (AA).

# أحدث التطورات الاقتصادية:

## حققت مصر نجاحاً كبيراً في الحفاظ على المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للعام الثاني على التوالي، بعدما استقطبت تدفقات بلغت 15 مليار دولار، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2026 الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNCTAD). وجاءت أبرز ملامح هذا الإنجاز كالتالي:

- **صدارة قارية وإقليمية:** حصلت مصر على أكبر نسبة من حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى إفريقيا مقارنة بباقي دول القارة، مما يعكس تزايد ثقة المستثمرين الدوليين في استقرار السوق المصرية والخطوات الإصلاحية الأخيرة.
- **عوامل الجذب الرئيسية:** أرجع التقرير تفوق مصر إلى حزمة الإجراءات التسهيلية التي اتخذتها الحكومة، ومنها التوسع في منح "الرخصة الذهبية" للمستثمرين، وتبسيط إجراءات التأسيس، بجانب إقرار الحوافز الضريبية والمالية للمشروعات الاستراتيجية.
- **أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار:** واصلت مصر، إلى جانب المغرب وجنوب أفريقيا، جذب استثمارات كبيرة في التنمية الصناعية، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب المشروعات العقارية الكبرى والمشروعات الصناعية، والخدمات اللوجستية، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبرامجها الرامية إلى تعزيز التصنيع وجذب الاستثمارات النوعية.
- **شهادة ثقة دولية:** يُعد هذا التقرير بمثابة شهادة جدارة دولية تدعم مساعي الدولة في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ويسهم في تعزيز تدفقات النقد الأجنبي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية.

## لجنة السياسة النقدية تقرر الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركـزي المصـري في اجتماعها الخميس 9 يوليو 2026 الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وعليه، تقرر تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 19.00% و20.00% و19.50%، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 19.50%. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

## البنك المركزي: تراجع العجز الكلي لميزان المدفوعات إلى 1.8 مليار دولار

- كشف البنك المركزي المصري عن تحسن معاملات الاقتصاد المصـري مع العالم الخارجي خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2026/2025؛ حيث انخفض العجز الكلي بنسبة 2.9% على أساس سنوي إلى 1.8 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من يوليو 2025 إلى مارس 2026، مقارنة بنحو 1.9 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق.
- وأضاف في بيان صحفي صدر يوم 12 يوليو، أن المعاملات الرأسمالية والمالية أسفرت عن ارتفاع صافي التدفق للداخل ليصل إلى نحو 9.9 مليار دولار خلال فترة العرض، كما حقق حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو 14.6 مليار دولار.
- وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 32% إلى حوالي 35 مليار دولار، فيما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 33% لتصل إلى نحو 13 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات قطاع السياحة بنحو 15% إلى 14.4 مليار دولار، مستفيدة من زيادة أعداد الزائرين والتوسع في الطاقة الفندقية وتحسن متوسط إنفاق السائح. وقد ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في خفض عجز ميزان المدفوعات.

# القطاع الحقيقى

## مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (يناير-مارس ٢٥/٢٦)

**(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).**

**سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦ طفرة نوعية محققاً معدل نمو بلغ ٥% مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٨% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق،**

**على المستوي القطاعي (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):**

- **سجل نشاط قناة السويس أداءً إيجابيًا ملحوظا، ليصبح النشاط الأعلى نموا بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، محققًا معدل نمو بلغ ٢٣,٦% ويعكس هذا الأداء نجاح الهيئة في الحفاظ على انتظام حركة الملاحة واستمرار تقديم الخدمات الملاحية بصورة طبيعية وكفء رغم الأوضاع والتوترات الإقليمية الراهنة، بما يؤكد مرونة القناة وقدرتها على مواصلة أداء دورها الحيوي في حركة التجارة العالمية.**
- **واصل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أداءه المتميز خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، محققًا معدل نمو بلغ ٢٠,٣%، ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التوسع في خدمات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، فضلا عن تنامي الطلب على خدمات الإنترنت والتطبيقات الرقمية، بما يعكس تسارع وتيرة التحول الرقمي وتعاظم دور القطاع في دعم النمو الاقتصادي.**
- **شهد قطاع البترول خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥ /٢٠٢٦، تحولا إيجابيًا، محققًا معدل نمو موجبًا بلغ ٠,٧%، وذلك للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويُعزى هذا الأداء إلى ارتفاع معدلات الإنتاج المحلي من البترول الخام والمتكثفات والبوتاجاز، بما يعكس بوادر تحسن في نشاط هذا القطاع الحيوي.**

**نسب مساهمة القطاعات في النمو المحقق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):**

- **واصل نشاط الصناعات التحويلية دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي مسجلا أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١ نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو البالغ ٥%،**
- **كما جاء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية،**
- **تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية، بما يعكس تنوع مصادر النمو واستمرار أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بصورة إيجابية.**

**الاستثمارات المنفذة (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):**

- **بلغت إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥ /٢٠٢٦ نحو ٦٣٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٣١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، محققا زيادة تقدر بنحو ١٠٦ مليارات جنيه، وهو ما يعكس تحسنا ملحوظا في النشاط الاستثماري واستمرار زخم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.**

**مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**

- **تظهر المؤشرات استمرار تنامي مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، حيث اتخذت نسبة الاستثمارات الخاصة مسارا تصاعدياً على مدار الفترات الأخيرة مرتفعة من متوسط تراوح بين ٣٥% و ٣٩% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ما يزيد على ٥٠% خلال العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥،**

- مع استمرار هذه النسبة المرتفعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ويعكس ذلك نجاح الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للاستثمار والنمو الاقتصادي.
- على نحو أخر، شهدت الاستثمارات العامة تراجعًا نسبيًا في حصتها من إجمالي الاستثمارات الكلية، بما يعكس توجه الدولة نحو إعادة توزيع أدوار الاستثمار وإفساح المجال بصورة أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

### على المستوي الإنفاق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- يعزي النمو الاقتصادي المحقق خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بصورة رئيسية إلى قوة الاستهلاك العائلي، الذي ساهم بنحو ٦,١ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة بلغت ٤,٨ نقطة مئوية خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ارتفعت مساهمة الإنفاق الحكومي الجاري إلى ٣,١ نقطة مئوية مقابل ٠,٣ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة بما يعكس الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو.
- وفي الوقت ذاته تحسنت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون لتسجل ٠,٩ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سالبة بلغت ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة، وهو ما يشير إلى تحسن ملحوظ في النشاط الاستثماري وزيادة الثقة في الاقتصاد المصري

## أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦ معدل نمو بنسبة ٥,٣%. وتُعد هذه الزيادة هي الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مدفوعةً بحزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ورفعت من مرونته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

وكانت من أبرز القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مايلي:

- قناة السويس ٢٤,٢%
- المطاعم والفنادق: ١٤,٦%
- الصناعة غير البترولية: ٩,٦%
- تجارة الجملة والتجزئة: ٧,١%
- النقل والتخزين: ٦,٤%
- الكهرباء: ٥,٦%
- الصحة: ٤,٦%
- التعليم: ٣,٣%

### الركائز الأساسية للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- النشاط الصناعي غير البترولي: تصدر هذا القطاع قائمة المساهمين في النمو المحقق، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣%. ويعود نموه بنسبة ٩,٦% إلى نجاح سياسات توطين الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة.

- **قطاع السياحة: استمر نشاط المطاعم والفنادق في أدائه المتميز، حيث انعكست جهود تنشيط القطاع على جذب ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، وهو رقم قياسي يرسخ مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.**
- **ساهم النمو المرتفع في قطاعي البنوك (١٠,٧٣%) والتأمين (١٢,٨٥%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع الملحوظ في الخدمات المصرفية والتأمينية.**
- **قناة السويس والتعافي التدريجي: بدأ نشاط القناة في التعافي الجزئي محققاً نمواً بنسبة ٢٤,٢%، بالتزامن مع العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وبفضل المبادرات التحفيزية التي أطلقتها هيئة قناة السويس.**
- **قطاع الطاقة: انحسر الانكماش في نشاطي البترول والغاز نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتوفير التسهيلات اللازمة للشركاء الأجانب، بما في ذلك سداد جزء كبير من مستحقاتهم المالية، مما أدى لزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة.**

**معدلات النمو الربع سنوية للناتج المحلى (بالأسعار الثابتة)**

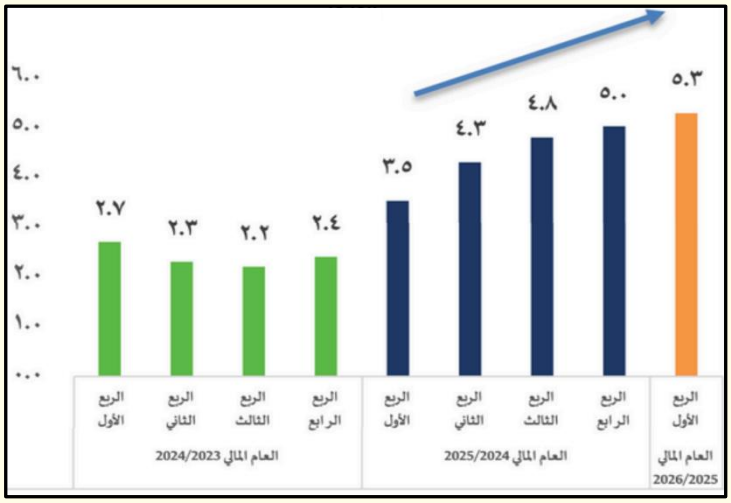


**وبالنسبة لبيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي مسجلاً ٥,٣% مقارنة، بمعدل نمو بلغ ٣,٥% خلال الربع الأول من العام المالي السابق، مدفوعاً بتسارع الأداء الذي شهده عدد من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، أهمها قطاع الصناعة غير البترولية ليحقق معدل نمو بلغ ١٤,٥%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحقق ١٤,٥%، وقطاع السياحة ليحقق ١٣,٨%. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل معدل نمو موجب للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٣ محققاً ٨,٦%. كما سجلت عدد من النشاطات الأخرى تسارع في معدلات النمو، ومنها، التشييد والبناء محققاً ٣,٣%، ونشاط التأمين ٨,٩%، والكهرباء ٥,٤%، والنقل والتخزين ٣,٩%.**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

**حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قوياً نتيجة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، بتنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاح هيكلي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى أكتوبر ٢٠٢٥ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).**

**على المستوي القطاعي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦،**

- **يرجع نمو نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات معدل نمو بلغ ٥٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية محققاً ٤٤%، وصناعة المشروبات محققاً ٣٧%، وصناعة الأثاث محققاً ٣٤%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية محققاً ١٩%، وصناعة الملابس الجاهزة محققاً ١٧%.**
- **وجاء النمو المحقق في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مدفوعا باستراتيجية الدولة لتحويله**

من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية. وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية إلى جانب الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، في تعزيز انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين.

- كما عزز نمو قطاع السياحة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل، وجذب الوفود السياحية إلى مصر والترويج للسياحة المصرية.
وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستقطاب شرائح أوسع من الزوار.

## على المستوي الإنفاق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦،

- فقد سجل الاستثمار مساهمة إيجابية بلغت ٢,٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشرًا لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري.

  - فقد ارتفعت إجمالي الاستثمارات إلى ٢٧٨,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة مقابل ٢٢٤,٣ مليار في العام السابق، محققا معدل نمو ٢٤,٢%.
  - وحقق الاستثمار الخاص نموا ملحوظاً بلغ ٢٥,٩%، مستحوذا على ٦٦% من إجمالي الاستثمار، وهو أعلى مستوى في الفترات المقارنة،

الإستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

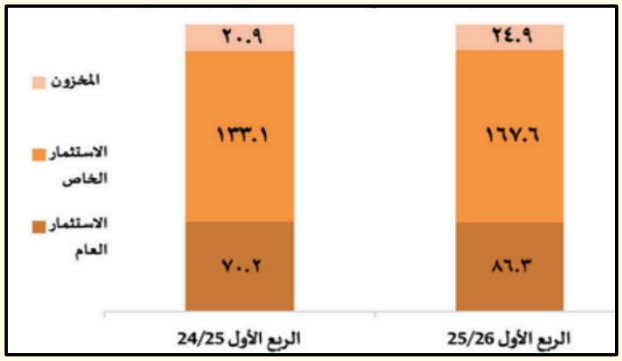


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

  - بينما استحوذ الاستثمار العام على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات. ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو خفض الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص.

- على مستوى هيكل الصادرات السلعية، سجل الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ أداء قوياً عبر المجموعات السلعية؛ فقد نمت السلع تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة (٢٤,٨%) والمحضرات الغذائية المصنعة (٢٩,٩%) وكذلك حققت السلع نصف المصنعة نمواً قوياً بلغ (٢١,٤%) مدفوعة بارتفاع صادرات الزيوت والدهون.

## مساهمة القطاعات الرئيسية وفقاً للإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، صافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي- تاريخياً منذ العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

- شهد معدل النمو الاقتصادي في مصر اعتماداً على مكونات رئيسية من الطلب الكلي . وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ مقابل العام السابق. ويُعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى تأثير سنة الأساس، حيث تأثرت معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة المقارنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بتداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلا أن معدل النمو الاقتصادي قد عاود الإرتفاع فور معاودة النشاط الاقتصادي بعد انحسار آثار الجائحة في العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- أما في العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، فقد ساهمت صافي الصادرات بشكل اساسي في معدل النمو المحقق وذلك نتيجة أثر سعر الصرف علي تزايد حجم الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٢٣. وقد بادر البنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية، من أبرزها توحيد سعر الصرف، بهدف استعادة مرونة السوق وتعزيز الثقة. وقد انعكس هذا التصحيح في السياسات النقدية على أداء الاقتصاد خلال عام ٢٠٢٤، حيث بدأ الاستهلاك الخاص بالتعافي مجددًا، ليعود كمكون رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.

- ولمحاربة الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والطاقة، طبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، حيث قام برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى قيم إيجابية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٢، واستمر الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم في مصر.

- وفي ضوء استقرار المؤشرات الاقتصادية حالياً وبدء تراجع معدلات التضخم، شرع البنك المركزي خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ في تيسير السياسة النقدية تدريجياً، بهدف تحفيز الطلب الكلي، خاصة من خلال دعم الاستهلاك الخاص وتنشيط الاستثمارات، وهو ما يُتوقع أن يُسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى خلال الفترة المقبلة.

## القطاع المالى

**قامت الحكومة المصرية على مدار السنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.** كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

ونظرا للإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية والتي تمثلت في إطلاق حزمة الإصلاحات الضريبية، وتطوير وتحسين الخدمات الضريبية وتعزيز الشفافية. وبناءً عليه، فقد جاءت الفترة من يوليو إلى مايو ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لتعكس تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية كما هو موضح أدناه.

- إنخفض العجز المالى الكلى الإسمى بنحو ٥١ مليار جنيه، وإنخفض منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,٢%، محققاً نحو ٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقابل ٦,٥% من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وقد ارتفع الفائض الأولى بشكل ملحوظ بمعدل نمو سنوي بلغ ٧٠% مسجلاً نحو ٩٨٥,١ مليار جنيه (٤,٦% من الناتج المحلى

الإجمالى) خلال الفترة يوليو–مايو ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل نحو ٥٨٠,٤ مليار جنيه (٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن إرجاعه فى الأساس إلى ما يلى:

- إرتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٢٧,٥% مقابل العام السابق لتسجل ٢٤٨٨,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (وهو ما يمثل ١١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى)؛ ويأتي ذلك في ضوء نمو حصيلة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية (وهو إصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي مدفوعاً بالتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتوسطة، بالإضافة الي التعديلات المتخذة على قانون ضريبة القيمة المضافة والتي أدت الي زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات، فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.
- ضبط الإنفاق العام خلال فترة الدراسة في ضوء السعي نحو تحسين إدارة الدين من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن جهود وضع سقف للإنفاق الإستثماري والبالغ ١,٢ تريليون جنيه للعام المالى الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

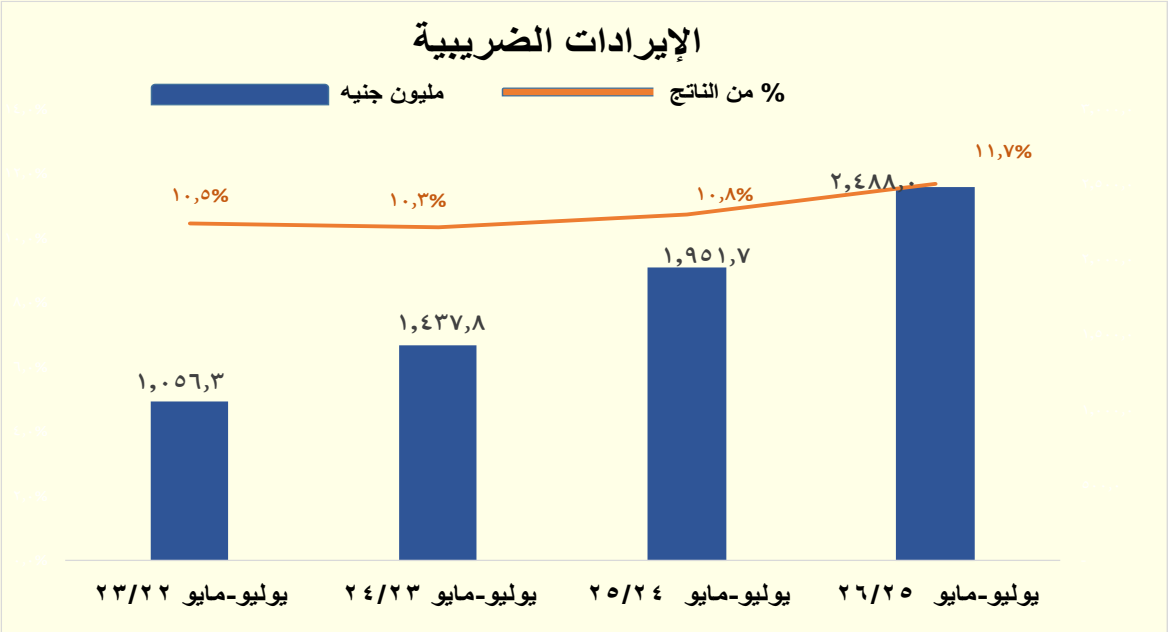


## على جانب الإيرادات العامة

بلغت جملة الإيرادات العامة نحو ٢٩٧٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٥/٢٦، لترتفع بنحو ٧٣٠,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٢,٥%، مقابل ٢٢٤٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٣,٦% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٦,٤%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٤٨٨,٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥٣٦,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,٥%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.

**ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلي:**

- **ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٢٤٢,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٤%) لتسجل نحو ٩٤٩,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ،**
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ ٥٣,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٥%) لتحقق ٢٢٢,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٣٧,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٢%) لتحقق ١٥٩,٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المهن غير التجارية بـ ٦,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٤,٤%) لتحقق ٢٠,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفعت الحصيلة من الضريبة على الشركات بـ ١٤٥,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧,٢%) لتحقق ٥٣٦,٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة. ومنها:**
    - **إرتفاع حصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ ١٠٩,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٨,١%) لتحقق ٣٩٦,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
    - **ارتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بنحو ١٧,٠ مليار جنيه مصري (بنسبة نمو ٢٠,٣%) لتصل إلى ١٠٠,٧ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢٠٠,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,٣%) لتسجل ١٠٢٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،**
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ ٥٣,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١,٤%) لتحقق ٥١٨,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، (ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المستوردة بـ ١٧,٠ مليار جنيه لتحقق ٣٣٧,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة، وإرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المحلية بـ٣٦,١ مليار جنيه لتحقق ١٨١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة).**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٤٤,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٢,٩%) لتحقق ١٤٧,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
    - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الفنادق والمطاعم بـ٢٥,٠ مليار جنيه لتحقق ٣٩,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
    - **إرتفاع حصيلة خدمات التشغيل للغير بمقدار ٦,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
    - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من خدمات الاتصالات الدولية والمحلية بـ ٩,١ مليار جنية لتحقق ٣٢,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
    - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الخدمات الأخري بـ٣,٦ مليار جنيه لتحقق ٢٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على السلع المحلية بـ ٧١,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٩,٢% لتحقق ٢١٦,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٦%) لتحقق ١٩,٣ مليار جنية**

خلال فترة الدراسة.

- وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ ٢٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٤,٩%) لتحقق ٧٢,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٩%) لتحقق ٤٢,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بمقدار ١,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٧,٨٪) لتصل إلى ٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➢ وارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٦٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠,١%) لتحقق ٣٦٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣٠١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٥٥,٥ مليار جنية (بنسبة زيادة ٢٠,٠%) لتحقق نحو ٣٣٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وفى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على السيارات بـ ٣,١ مليار جنية (بنسبة زيادة ٢١,٠%) لتحقق نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وفى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على المباني بـ ٢ مليار جنية (بنسبة زيادة ٣٦,٦%) لتحقق نحو ٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➢ وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٤%) لتحقق ١٢٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➢ وارتفعت المتحصلات من الضرائب الأخري لتحقق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع الحصيلة من إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى المصري لتحقق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

(إرتفعت الإيرادات غير الضريبية: (والتي تمثل ١٦,٤% من إجمالى الإيرادات) بنحو ١٩٣,٨ مليار جنيه لتسجل نحو ٤٨٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢٩٤,٩ مليار جنيه خلال فترة المقارنة مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

➢ ارتفعت المنح بـ٥,٦ مليار جنيه لتسجل نحو ١٥,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء زيادة المنح من جهات حكومية لتسجل ١١,٩ مليار جنيه، وزيادة المنح من الجهات الأجنبية لتحقق ٢,٤ مليار جنيه.

➢ إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات الأخرى بنحو ١٨٨,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٦,٠%) لتحقق نحو ٤٧٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلي:

- إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات بـ ٤٣,١ مليار جنيه لتحقق نحو ١٣١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- حققت الحصيلة من عوائد الملكية نحو ٦٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ومنها ما يلى:
  - إرتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل نحو ٢٠,٤

مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفعت العوائد المحصلة من شركات القطاع العام بنحو ٣,٢ مليار جنيه لتصل نحو ٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

✓ إرتفعت الإيرادات من المناجم والمحاجر بنحو ١,٢ مليار جنيه لتصل ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➢ ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة بـ١٦٧,٠ مليار جنيه لتسجل نحو ٢٦٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٠٠,٣ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام الماضى، حيث بلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الجارية نحو ٢٣٨,٢ مليار جنيه، وبلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الرأسمالية نحو ٢٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

جدير بالذكر أن الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة قد إرتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٥/٢٠٢٦، فى ضوء الحصيلة الإستثنائية من مشروع علم الروم بنحو ١٦٦,٨ مليار جنيه.

## على جانب المصروفات العامة

إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٦٤٢,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٨,٨%) لتسجيل ٤٠٥٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو من العام المالى ٢٥/٢٦، مقابل ٣٤٠٨,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

### باب: الأجور وتعويضات العاملين

➢ حيث إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ٦٠,٩ مليار جنيه بنسبة ١١,٥% ليحقق ٥٨٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

### باب: شراء السلع والخدمات

➢ إرتفع شراء السلع بنحو ٣٦,٤ مليار جنيه بنسبة ٢٤,٧% ليحقق ١٨٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ومن بينها:

- ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٣,٠ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٦%)، ليحقق ٢١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع الإنفاق على النقل العام بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٩,٣%)، ليحقق ٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع الإنفاق على الخدمات الأخري بنحو ٧,٤ مليار جنيه، ليحقق ٣٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

### باب: الفوائد

➢ حققت مدفوعات الفوائد ٢١١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وتستمر جهود وزارة المالية بتحسين إدارة الدين، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية.

### باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➢ إرتفع الانفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٧٥,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٩%) ليصل

**٦٦١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **إرتفع الإنفاق لدعم الصادرات بنحو ١١,٤ مليار جنيه ليصل ٢٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفع الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة بنحو ٨,٠ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٥%) محققا ٤٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ١١,٧ مليار جنيه (بنسبة ٨,٣%) محققاً ١٥٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفع الإنفاق على علاج المواطنين بنحو ٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٩%) ليحقق ١٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

## باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

**ارتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٨٧ مليار جنيه، ليحقق نحو ٣٢٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وتعكس تلك الزيادة عودة مستويات الاستثمار الممول من الخزانة العامة إلى مستوياتها التاريخية الطبيعية قبل السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي كانت سنة استثنائية شهدت انخفاضًا في الإنفاق العام. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية ملتزمة، وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بالحفاظ على سقف للاستثمارات العامة بقيمة ١,٢ تريليون جنيه مصري للسنة المالية المذكورة.**

# الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٦/٢٥

(مليار جنيه)

| البيان | يوليو- مايو | |
|---|---|---|
| | ٢٠٢٥/٢٤ | ٢٠٢٦/٢٥ |
| **الإيرادات** | **٢,٢٤٦,٥٦٦** | **٢,٩٧٦,٧٢٩** |
| الضرائب | ١,٩٥١,٦٨٥ | ٢,٤٨٧,٩٨٨ |
| المنح | ٩,٥١٦ | ١٥,٠٩٩ |
| الإيرادات الأخرى | ٢٨٥,٣٦٤ | ٤٧٣,٦٤٢ |
| **المصروفات** | **٣,٤٠٨,٧٤٧** | **٤,٠٥٠,٩٤٨** |
| الأجور وتعويضات العاملين | ٥٢٩,٠١١ | ٥٨٩,٨٧٨ |
| شراء السلع والخدمات | ١٤٧,٢٣١ | ١٨٣,٦٥٥ |
| الفوائد | ١,٧٦٤,٨٢٩ | ٢,١١٨,٢٨١ |
| الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية | ٥٨٦,٠٧٨ | ٦٦١,٨٥١ |
| المصروفات الأخرى | ١٤٧,٩٨٨ | ١٧٦,٦٥٩ |
| شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات) | ٢٣٣,٦١٠ | ٣٢٠,٦٢٤ |
| **الميزان النقدى** | **-١,١٦٢,١٨١** | **-١,٠٧٤,٢١٩** |
| **صافى حيازة الاصول المالية** | **٢٢,٢٢٦** | **٥٨,٩٥٩** |
| **الميزان الكلى** | **-١,١٨٤,٤٠٧** | **-١,١٣٣,١٧٨** |
| **الميزان الأولى** | **٥٨٠,٤٢٢** | **٩٨٥,١٠٣** |
| **الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)** | **٣,٢٪** | **٤,٦٪** |
| **الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)** | **-٦,٥٪** | **-٥,٣٪** |

# دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

حققت السياسات المالية تقدمًا ملموسًا في تحسين مؤشرات المديونية، حيث انخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٩٦% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إلى نحو ٨٢,٥% في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع خفض الدين الخارجي بنحو ٤ مليارات دولار، وهو ما أسهم في خلق مساحة مالية إضافية موجهة لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.

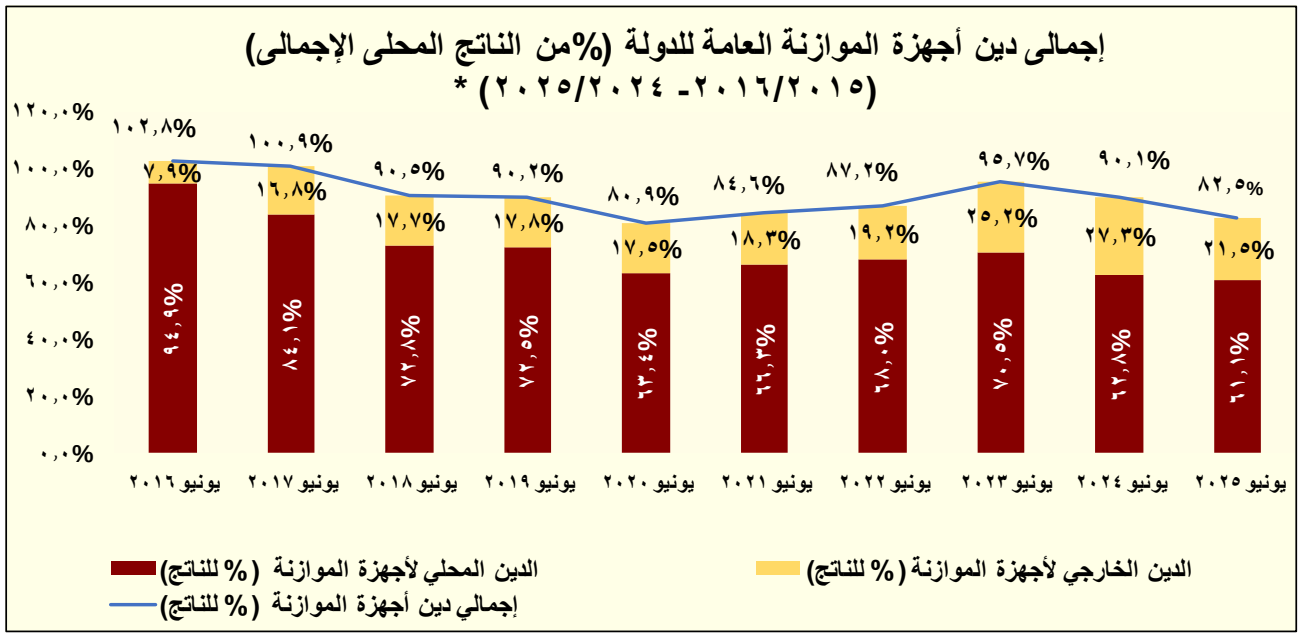


* تحت المراجعة

وعلى صعيد الأدوات التمويلية، واصلت وزارة المالية تبني حلول مبتكرة مثل مبادلة الديون بالاستثمارات ومقايضتها بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية، إلى جانب إصدار الصكوك السيادية المحلية لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين، بما يدعم قدرة الدولة على تمويل التنمية دون المساس بالاستقرار المالي.

وقد إنخفض سعر التأمين ضد مخاطر عدم السداد لمدة ٥ أعوام ليصل في يناير ٢٠٢٦ لاقل من ٢٧٠ نقطة، وتراجع تكلفة والعوائد على السندات الدولية بشكل كبير تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ نقطة (مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

**أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦**

- **التحول نحو الاستحقاقات طويلة الآجال:** شهد سوق الإصدارات المحلية تحولاً واضحاً نحو الأدوات طويلة الأجل، حيث ارتفعت حصة أذون الخزانة لآجال ٢٧٣ و ٣٦٤ يوماً إلى ٣٨% مقارنة بـ ١٧% في نفس الفترة من العام السابق.
- **خفض تكلفة الاقتراض:** انخفضت العائدات على الأوراق المالية الحكومية المحلية بمتوسط ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي .
- **خفض الدين الخارجي:** تراجعت أرصدة الدين الخارجي بمقدار ٢ مليار دولار مبدئياً في النصف الأول من العام المالي الحالي، تماشياً مع استراتيجية خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً.
- **أصدرت مصر أول صكوك سيادية محلية في نوفمبر ٢٠٢٥، وتم تغطية الاكتتاب بأكثر من خمس أضعاف، بقيمة ١٤,٩ مليار جنيه، مما يعكس طلباً قوياً على الأدوات الإسلامية.**

## أطلقت وزارة الملية إستراتيجية الدين متوسطة المدي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

تتبني السياسة المالية إستراتيجية متوسطة المدي لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة والتي تم نشرها في يناير ٢٠٢٦ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

https://assets.mof.gov.eg/files/d٠ff٥٠٨٠-ff٥d-١١f٠-٩f٨٧-٨١a١٨٦cc١١a٤.pdf

وتتمحور إستراتيجية الدين متوسطة المدي حول أربعة مستهدفات رئيسية كما يلي:

- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نطاق ٧١% -٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩.
- زيادة متوسط مدة الاستحقاق (ATM) للمحفظة ليكون بين ٤,٥ - ٥,٠ سنوات.
- إطالة عمر الدين، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على أذون الخزانة قصيرة الأجل (٩١) يوم و (١٨٢) يوم، واستبدالها بإصدارات طويلة الأجل (٢٧٣) و (٣٦٤) يوماً وسندات لعدة سنوات لتحسين متوسط زمن الاستحقاق.
- أن يمثل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بالعملة المحلية حوالي ٨٠% من إجمالي المحفظة.
- الالتزام بخفض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.

وفي إطار إدارة المخاطر تركز إستراتيجية الدين متوسطة المدي على ما يلي:

- مخاطر إعادة التمويل: يتم علاجها من خلال تقليل الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل من أذون الخزانة وزيادة إصدار السندات طويلة الأجل.
- مخاطر سعر الصرف تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية عبر سداد الديون الخارجية والتركيز على التمويل المحلي.
- مخاطر سعر الفائدة: موازنة المحفظة بين الفائدة الثابتة والمتغيرة، مع استغلال التراجع المتوقع في التضخم لخفض تكلفة الاقتراض الجديد.

## كما أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

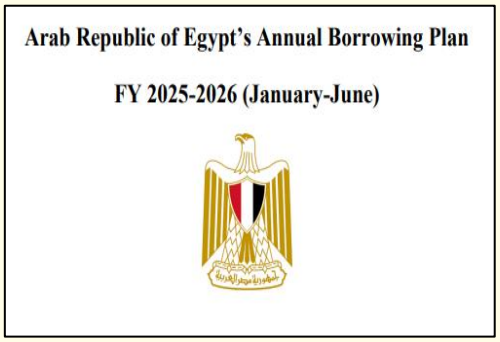


وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للفترة (يناير - يونيو ٢٠٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية، ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

https://assets.mof.gov.eg/files/٤٠٦٢٩c٣٠-ff٧b-١١f٠-b٥c٩-٠٧٠a٢d٠٥٥٠c٢.pdf

# القطاع النقدي

ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي طبقها البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ من خلال السماح لسعر صرف الجنيه أن يتحدد وفقاً لآليات السوق، في إستعادة إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى، من خلال زيادة التدفقات من النقد الأجنبي، ووضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولى.

ولقد شهدت تدفقات المحافظ الاستثمارية انتعاشاً ملحوظاً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تحويلات العاملين من الخارج، إلى جانب الإيرادات غير المسبوقة من صفقة رأس الحكمة الاستثمارية في مارس ٢٠٢٤، والإيرادات من مشروع علم الروم فى ٢٠٢٦.

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في تدفقات العملات الأجنبية أدت إلى التعافي غير المسبوق في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي، والذي عاد إلى تسجيل مستويات موجبة منذ مايو ٢٠٢٤.

**وتشير أحدث البيانات خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، إلى استمرار تباطؤ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل ٢١,٥% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ٢٢,٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.**

- ✓ ويُعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمة صافي المطلوبات على القطاع العام، بالإضافة إلى أثر إعادة تقييم المكونات الأجنبية في السيولة المحلية جراء التحسن النسبي في سعر الصرف خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بذات الفترة من العام السابق. وقد حد من ذلك جزئيا ارتفاع مساهمة صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع.
- ✓ أما على أساس شهري، فقد بلغ معدل نمو السيولة المحلية ٠,٥% و ١,٢% و ١,٣% في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥، على التوالي. وجاء الارتفاع التراكمي بمقدار ٣% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ مدعوماً بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي، والزيادة في صافي المطلوبات على القطاع العام، وكذا ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص المدفوعة بشكل رئيسي بالزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المحلية لقطاعي الخدمات والصناعة.

## على جانب الأصول

- ✓ شهد صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي (NFAs) الذي يشمل البنك المركزي المصري والبنوك التجارية ارتفاعا ملحوظا بمقدار تراكمي بلغ ٤,٧ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليسجل ٢٥,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠١٢، ومقابل ٢٠,٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٥. وجاءت هذه الزيادة التراكمية مدعومة بشكل جزئي بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بمقدار ٢,٤ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ١٢,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير ٢٠١٤. وقد انعكست هذه الزيادة لدى البنوك التجارية في ارتفاع الأصول الأجنبية مدعومة بزيادة موارد النقد الأجنبي، لا سيما تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالإضافة إلى ارتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية.

- ✓ وبالمثل، زاد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي للشهر الثامن على التوالي، مسجلا ١٣,٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥ و١٥,١ مليار دولار في يناير ٢٠٢٦- وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر ٢٠٢١ - مدعوما بشكل جزئي بارتفاع أسعار الذهب العالمية. وبناء عليه، فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بقيمة تراكمية قدرها ٢٠,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، متماشيا مع تحسن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري وكذا التطورات المواتية لسعر الصرف منذ إبريل ٢٠٢٥.

- ✓ **وعلى جانب، صافي الأصول المحلية (NDA) فقد سجلت (١٢,٨ تريليون جنيه مصري) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بزيادة طفيفة بنسبة ١,٥%، مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ (في ضوء إجراءات الضبط المالي).**
  - **حيث سجل الائتمان الممنوح للحكومة والشركات العامة نحو ١١,٨ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
  - **سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ٤,٧ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
    - **استمر معدل النمو الحقيقي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية في تسجيل مستويات موجبة للربع السادس على التوالي ليسجل ١١,٨% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ١٤,٢% في الربع السابق.**

## على جانب الخصوم

- ✓ **إرتفعت إجمالي العملة المحلية في القطاع المصرفي بنسبة ٤,٢% في ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ لتصل ١١ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
  - **حيث سجلت الودائع بالعملة المحلية ٩,٦ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
  - **كما سجلت العملة المحلية المتداولة ١,٤ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
- **وعلى الجان الأخر، سجلت إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية ٣ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.**
- **وجدير بالذكر أن إجمالي الودائع غير الحكومية قد بلغت ٨٠,٣% من إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي، كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع عند ٦٥,٣% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥.**

## التضخم

- **ساعدت إصلاحات السياسة النقدية المطبقة بوضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولى، ولقد بلغ معدل التضخم العام السنوي ١٤,٣% في يونيو ٢٠٢٦، مقابل ٣٨% أعلى نقطة بلغها في سبتمبر ٢٠٢٣.**
- **حقق معدل التضخم الأساسى السنوي نحو ١٤,٣% خلال شهر يونيو ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٨% خلال الشهر السابق.**

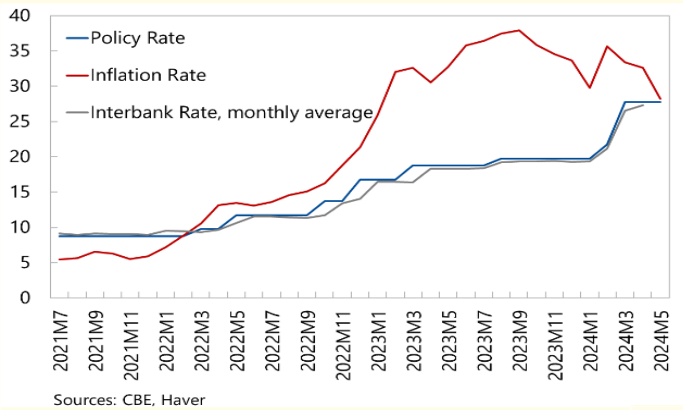


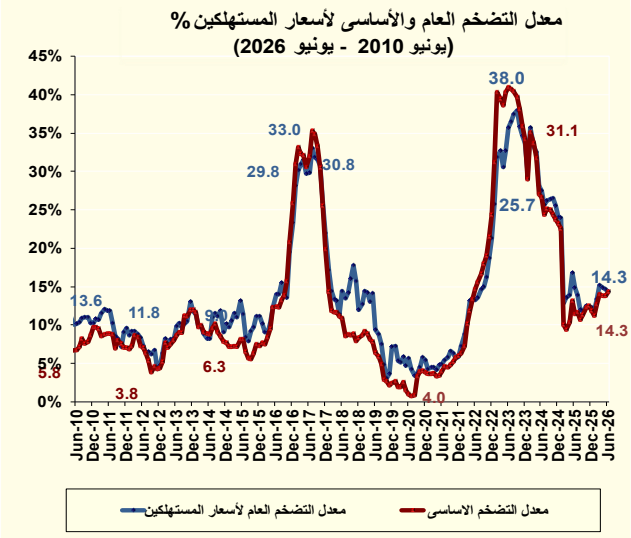

**واصل البنك المركزي المصري دورة التيسير النقدي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بهدف دفع النشاط الإقتصاد، لتصل إجمالي تخفيضات أسعار الفائدة إلى ٧٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠٢٥، وقد إستتبع ذلك قرارات لجنة السياسات النقدية المتتالية بتثبيت سعر الفائدة لمجابهة الضغوط التضخمية.**

- ✓ **وفى إجتماعها الأخير، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري يوم ٩ يوليو ٢٠٢٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠% و٢٠,٠% و١٩,٥% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند ١٩,٥%.**
- ✓ **وقد انخفض عائد السندات الأوروبية المصرية (Eurobond yield) بمتوسط ٦٦ نقطة أساس في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، استمراراً للإتجاه التنازلي الذي بدأ منذ بداية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يعكس ثقة المستثمرين في مسار الإصلاح الاقتصادي المطبق حالياً في مصر.**

## القطاع الخارجى

**معاملات القطاع الخارجى للإقتصاد المصري خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (وفقاً للبنك المركزي المصري).**

**أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن ارتفاع صافي التدفق للداخل ليصل إلى نحو ٩,٩ مليار دولار خلال فترة العرض، مدفوعاً بتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٠ مليار دولار (منها نحو ٣,٥ مليار دولار تدفقات واردة خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم)، بينما حققت الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار (حيث شهدت الفترة التي تزامنت مع اندلاع الصراع في المنطقة – الفترة يناير-مارس ٢٠٢٦ – تحقيق الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار).**

**وعلى الجانب الأخر، بلغ عجز حساب المعاملات الجارية نحو ١٤,٦ مليار، بينما حقق صافي التحويلات الجارية بدون مقابل ارتفاعاً بمعدل ٣١,١% ليصل إلى نحو ٣٤,٧ مليار دولار أساساً لتصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج، كما ارتفع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ١٩,٢% ليحقق نحو ١٢,٩ مليار دولار لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وحصيلة رسوم المرور بقناة السويس والتي بدأت تستعيد جزء من مستوياتها السابقة. وبالنسبة لعجز الميزان التجاري السلعي فقد بلغ نحو ٤٧,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.**

**وقد أسفر كل ذلك عن ثبات عجز ميزان المدفوعات الكلي عند نحو ١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ١,٩ مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق.**

**وقد ساهمت العوامل التالية في تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ كما يلي:**

- **تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٣٢,٠% لتسجل نحو ٣٤,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢٦,٤ مليار دولار.**
- **ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٤,٩% لتسجل نحو ١٤,٤ مليار دولار مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار.**
- **إرتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٢٢,١% لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار**

**(مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار)، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ١٨,٥% لتصل إلى ٤٢٦,٩ مليون طن، وعدد السفن العابرة بمعدل ٧,٦% لتسجل نحو ١٠,٠ آلاف سفينة.**

**وعلى نحو أخر، قد حدت العوامل التالية من التحسن في حساب المعاملات الجارية كما يلي:**

- **إرتفاع عجز الميزان التجارى غير البترولى بمقدار ٦,٧ مليار دولار وبمعدل ٢٣,٨% ليصل إلى نحو ٣٤,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٢٨,٠ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات غير البترولية بمقدار أكبر من ارتفاع الصادرات غير البترولية، وذلك على النحو التالى:**
  - **ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ٨,٣ مليار دولار وبمعدل ١٥,٦% لتصل إلى نحو ٦١,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٥٣,٦ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع في الواردات من السلع الوسيطة بنسبة بلغت ٤٤,٣% من إجمالي الزيادة في الواردات غير البترولية، والجدير بالذكر انها مهمة للعملية الإنتاجية بما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.**
  - **في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١,٧ مليار دولار وبمعدل ٦,٦% لتصل إلى نحو ٢٧,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٢٥,٦ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الخضر الطازجة والمبردة والمطبوخة، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي، والملابس الجاهزة، والفواكه الطازجة والمجففة.**
- **إرتفاع عجز الميزان التجارى البترولى بنحو ٢,٨ مليار دولار وبمعدل ٢٦,٨%، ليصل إلى نحو ١٣,١ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٣ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات البترولية، وذلك على النحو التالى:**
  - **ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بنحو ٢,٨ مليار دولار وبمعدل ١٩,٥%، لتصل إلى نحو ١٧,٣ مليار دولار (مقابل نحو ١٤,٥ مليار دولار)، وذلك لارتفاع الواردات من كل من الغاز الطبيعي بنحو ٢,٦ مليار دولار، والبترول الخام بمقدار ٨٣١,١ مليون دولار (لارتفاع الكميات المستوردة لكل منهما)، بينما انخفضت الواردات من المنتجات البترولية بمقدار ٦٠٣,٢ مليون دولار (لانخفاض الكميات المستوردة).**
  - **في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمقدار طفيف بلغ نحو ٥٥,٠ مليون دولار لتصل إلى نحو ٤,٢ مليار دولار، وذلك لارتفاع الصادرات من كل من الغاز الطبيعي بمقدار ٢٣٤,١ مليون دولار، والمنتجات البترولية بمقدار ١٥١,١ مليون دولار (لارتفاع الكميات المصدرة لكل منهما)، وانخفاض الصادرات من البترول الخام بمقدار ٣٣٠,٢ مليون دولار (لانخفاض الكميات المصدرة).**
- **ارتفاع العجز فى ميزان دخل الاستثمار بمعدل ١٨,٢% ليصل إلى نحو ١٤,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٢ مليار دولار)، محصلة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بنحو ٢,٣ مليار دولار لتسجل نحو ١٦,٤ مليار دولار، هذا في حين ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ١٠٣,١ مليون دولار لتسجل نحو ٢,٠ مليار دولار.**

**وقد أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٩ مليار دولار خلال فترة العرض مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة**

- **سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار)، وذلك على النحو التالى:**
  - **أسفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٥ مليار دولار، وذلك وفقاً للتطورات التالية:**
    - **تسجيل الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة** صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٧,٢ مليار دولار كنتيجة أساسية للتدفقات الواردة خلال الفترة أكتوبر/ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم بقيمة ٣,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٣ مليار دولار).
    - **استقرار الاستثمارات الواردة لشراء العقارات بمعرفة غير المقيمين** عند نحو ١,٦ مليار دولار.
    - **تحقيق أرباح الفترة المعاد استثمارها** صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٣,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).
    - **تحقيق حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين** صافى تدفق للداخل بنحو ٤٣٠,٩ مليون دولار (مقابل نحو ٣٩٦,١ مليون دولار خلال الفترة المناظرة).
  - **حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع البترول والثروة المعدنية صافي تدفق للخارج قدره ٤٨٢,٤ مليون دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ ٦٦٩,٦ مليون دولار)، كمحصلة لانخفاض التدفقات الواردة للقطاع (والتي تمثل استثمارات جديدة للشركات الأجنبية) لتسجل نحو ٤,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٠ مليار دولار)، وارتفاع التحويلات إلى الخارج (والتي تمثل استرداد التكاليف التي تحملها الشركاء الأجانب خلال فترات سابقة في أعمال البحث والتنمية والتشغيل) لتسجل نحو ٤,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٣ مليار دولار).**
- **وقد حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر** صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للخارج قدره ٢,١ مليار دولار)، ويرجع ذلك بصفة أساسية لتحقيق الفترة يناير-مارس ٢٠٢٦ صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار تزامناً مع اندلاع الصراع في الشرق الأوسط.
- **سجل التغير على الأصول الأجنبية للبنوك والأصول غير الاحتياطية للبنك المركزي** تحسناً في صافي التدفق للخارج (يمثل زيادة في الأصول) ليبلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (مقابل ١٥٦,٢ مليون دولار فقط).
- **سجلت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل** صافي استخدام بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار (مقابل صافي سداد بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار)، حيث سجل إجمالى المستخدم نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٥ مليار دولار)، كما سجل إجمالى الأقساط المسددة نحو ٥,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,١ مليار دولار).
- **سجل التغير على التزامات البنك المركزي** صافي تدفق للخارج (يمثل انخفاض في الالتزامات) بلغ نحو ١,٧ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤٢٩,٩ مليون دولار).